### عضو مؤتمر الحوار الوطني الدكتورة نجاة جمعان لـ« الثورة »:

# المهمة وطنية .. وأية مخرجات ستعكس نظرة اليمنيين للدستور الذي سيحدد شكل الدولة

**> قالت الدكتورة نجاة جمعان، أستاذة إدارة الأعمال بجامعة صنعاء، عضوة مؤتمر الحوار الوطني : إن جلسات الحوار الأولى كانت موفقة وأزالت الرواسب العالقة وأتاحت التواصل والتقارب بين جميع الفئات.**

**وأضافت : لن تكون هناك نتائج أو حلول للمشاكل التي تعانيها اليمن إذا أغفل الجانب الاقتصادي ولم يتم تحريكه فهو الركيزة الأساسية.**

**وأشارت في لقاء مع »الثورة« إلى أن دور الاقتصاديين يأتي إذا توفر الاستقرار، داعيةً الساسة والعسكريين إلى أن يعملوا على مقاربة وجهات النظر وإزالة الخلافات وضرورة تقديم تنازلات لأجل مصلحة اليمن.**

**ورأت أن المرأة هي التي تقيّم ذاتها وتستطيع المشاركة في أي مجال.. كل ذلك وغيره نقرأه في سطور اللقاء التالي :**

## القرارات السياسية لا بد أن تكون مبنية على أبعاد اقتصادية

لقاء/رياض مطهر الكبسي

**> بعد مضي أكثر من شهر على بدء مؤتمر الحوار، كيف تنظرون إلى فعالياته وجلساته؟ ومن ثم إلى أين يسير أو يتجه؟**

- طبعاً مخرجات أو أهداف الحوار معروفة ومحددة، والتي نريد أن نصل إلى مواد توضع في الدستور أو أسس ومبادئ عامة، لأن ما يهمنا في نهاية الأمر هو صياغة الدستور الذي سيحدد الوجه الجديد لليمن أو شكل الدولة من حيث نظام الحكم ومبادئ ومفاهيم التنمية المستدامة، والحقوق والحريات، والقضايا الخاصة وما إلى ذلك من أمور أخرى، لذا من وجهة نظري فإن جلسات الحوار الأولى كانت موفقة أزالت الثلج أو الرواسب المتراكمة، وأتاحت التواصل بين جميع فئات المجتمع، ثم أتينا إلى المرحلة الثانية المتمثلة في مرحلة تكوين فرق العمل والبدء بأعمالها، وهذه هي المرحلة الحقيقية التي سيتم من خلالها الوصول إلى مخرجات الحوار التي ستكون مواد في الدستور، وأية مخرجات ستعكس نظرة اليمنيين إلى الدستور.

**> وكيف تجدون المهمة؟ وماذا تتطلب؟**

- المهمة وطنية وهي ليست سهلة، وتحتاج إلى فكر وتحليل لكثير من القضايا، كل في الجانب الذي يمثله أو المجموعة التي يعمل في إطارها، ونحن - مثلا - في فريق التنمية المستدامة، الذي يشمل عشر قضايا أساسية، شرعنا في بداية الأمر بتكوين الفريق بشكل متماسك، والتفاهم بين الأعضاء، ومن ثم تكوين المجموعات التي أنتجت أربع مجموعات فرعية تتولى كل مجموعة قضيتين إلى ثلاث قضايا، وتمت تسمية المجموعة الأولى مجموعة «التنمية الاقتصادية، وتنمية حشد الموارد، وتنمية المنح والمساعدات» والثانية مجموعة «التعليم والصحة والموارد البشرية»، والمجموعة الثالثة «التنمية السياسية والثقافية والاجتماعية» وخصصت المجموعة الرابعة لـ«دور الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأفراد في التنمية المستدامة»، هذه المجموعات مهمتها التحليل والتشخيص للوصول إلى إطار عام وأسس ومبادئ كل فيما يخصه من هذه القضايا، وقد تم وضع الخطط والتشاور مع رئاسة مؤتمر الحوار في ما يتعلق بالخطط والنزول الميداني وتم الاتفاق على إطار الخطة العملية والإجرائية لكي تتمكن كل مجموعة من الوصول إلى مخرجات،

**»» حضور فاعل للمرأة .. وهي قادرة على المشاركة في أي مجال**

وكان هذا خلال الأسبوعين الماضيين، ويفترض أن تخرج المجموعات الأربع، خلال شهرين، بمسودة لقضايا يتضمنها الدستور في التنمية المستدامة، ويفترض أن يتم البدء بتكوين القاعدة المعرفية من خلال تحليل هذه القضايا، وباعتقادي أن ذلك سيستغرق من أسبوع إلى أسبوعين حتى يتم التوصل إلى تشخيص عام وتجميع كل البحوث والدراسات والنزول إلى المخيمات للمشاركة المجتمعية لكي يتم استخلاص ما هي أهم القضايا التي تؤرق الناس حتى يتم تحليلها والوصول إلى التحليل الرباعي لهذه القضايا للوصول إلى نقاط القوة والضعف والمخاطر والتهديدات ومن ثم الوصول إلى مخرجات لهذه التحليلات.. وإن شاء الله تتمكن اللجان بعد أسبوعين من التوصل إلى التصور العام لهذه القضايا، ومن ثم الخروج خلال ثلاثة أسابيع بمواد أو مبادئ للدستور، وستكون نسخة أولية وستعرض بعد حوالي شهر وأسبوع على رئاسة المؤتمر وعرضها في جلسة عامة للموافقة عليها أو إرجاعها للعمل عليها أو مراجعتها وإعادة صياغتها مرة أخرى.

**> ما يتم الآن هو التركيز على الجوانب السياسية بينما الجانب الاقتصادي مُغفل وجامد فهل ستكون هناك نتائج أو حلول كفيلة بإخراج البلاد وحلحلة مشاكلها؟**

- أعتقد أن مشكلتنا في الماضي هي مشكلة أزمة سياسية لأنها تعمل في فراغ، وإن كانت تنظر إلى الاقتصاد بمنظور نظري معين، لكن الجانب التطبيقي كان يُغفل.. فاتخاذ القرارات السليمة في الجانب الاقتصادي كان غير وارد لاعتبارات سياسية أو لانتماءات حزبية أو قبلية، وكان لا ينظر لليمن كمنظومة متكاملة تحتاج إلى تنمية مستدامة، بل يُنظر إليها كجماعات ويجب أن تتقاسم الثروة فيما بينها، وهذا مفهوم خاطئ بالنسبة لمعايير التنمية المستدامة..لذا يجب أن ننظر إلى اليمن كمنظومة متكاملة ولا بد أن

**> الاستقرار يوجده السياسيون والعسكريون وبعده يأتي دور الاقتصاديين**

نتخذ قراراتنا بأسلوب نوعاً من استخدام يحقق يخلق التوازن في هذه الموارد وبما المساواة، والعدالة في توزيع الثروة بين فئات المجتمع..

والتنمية المستدامة عادة ترتكز على الفرد والأمة والمجتمع، وكلما تم الإيفاء باحتياجات المجتمع والمحافظة على الاستدامة في هذه التنمية المستدامة للأجيال القادمة في هذه الحالة سيسود نوع من الاستقرار والنمو، لذا لا بد أن يدرك السياسيون ضرورة أن يكون قرارهم السياسي مبنياً على أبعاد اقتصادية بحتة، بمعنى أنه عند اتخاذ أي قرار لا بد من طرح السؤال: ما مدى تأثير هذا القرار على التنمية الاقتصادية، وتأثيره على دخل الفرد، وتحقيق الفرص المتساوية لكل أبناء اليمن، وفي هذه الحالة يمكن القول: إن العملية ستكون متوازنة وسيكون هناك نوع من الاستقرار، وسنتفادى الصراعات التي حدثت في الماضي مستقبلا.. إذاً فالاقتصاد هو الركيزة الأساسية لأنه في النهاية يسأل أو يبحث عن الموارد التي يمكن استغلالها، وكيفية استغلالها الاستغلال الأمثل، بمعنى أن تقلل تكاليف التشغيل والإنتاج لتحقيق عوائد كبيرة للمجتمع ككل وليس لفئات محددة..لذا يمكن القول: إنه لا يمكن أن تحل قضايا ومشاكل اليمن إذا أغفل الجانب الاقتصادي.

**> إذاً ما هو المطلوب من الحكومة؟**

- للأسف يبدو أنه ما زال يُعمل بنفس الآليات والفكر والمحدودية التي كان يُعمل بها في السابق.. والحكومة لا ينبغي أن تقف عند الجانب السياسي ولا بد أن تسعى للنهوض بالجانب الاقتصادي.. ومن واجب الحكومة أن تحفز الاقتصاد في الفترة القصيرة هذه، وتخلق فرص عمل للناس، وأن تستثمر الموارد المتاحة والمتوفرة وتحريكها بحيث توجد مشاريع استثمارية تساعد في الحد من البطالة.. لدينا موارد يجب أن تفكر الحكومة كيف تستغلها وتوجد مشاركة مجتمعية من أية فئة أو كيان ويتم تقسيم الأدوار بناء على الكفاءات وإتاحة الفرص للجميع، وينبغي توسيع قاعدة المشاركة فإذا توسعت بالتأكيد سيعمل الجميع بكل جهد.. إذاً المشاركة الواسعة مهمة جداً، وخلق كيانات ومؤسسات وبشكل سريع مبني على الثقة وعلى تبادل المسؤولية ربما يساعد الحكومة الانتقالية على أن تتحرك بشكل سريع.

**> ألا ترون أن الساسة هم اللاعب الأبرز على الساحة في الوقت الحالي.. فأين يقع دور الاقتصاديين؟**

- دور الاقتصاد يأتي بعد الاستقرار.. أي إذا وجد استقرار فإنه يأتي دور الاقتصاديين ورجال المال والأعمال، لكن الاستقرار يوجده طبعاً السياسيون والعسكريون، وهؤلاء لا بد أن يدركوا أن عملية الاستقرار والأمن هي نقطة الانطلاق للاقتصاد ولا بد أن يسعوا نحو هذا المبدأ، وينبغي أن يعملوا على مقاربة وجهات النظر وإزالة الخلافات، وضرورة أن يتنازل كل واحد لأجل مصلحة الوطن لكي نصل إلى الأرضية الصحيحة والمناسبة التي يجب أن نعمل عليها.. وبعد ذلك يأتي دور الاقتصاد.

**> كيف تجدون مشاركة المرأة في مؤتمر الحوار.. وما هو الدور المعول عليها؟**

- من خلال خبرتي، العدد لا بأس به، ولكننا نتطلع إلى أكثر من ذلك، وطالما أن المرأة نصف المجتمع لا بد أن يكون التمثيل بالتساوي..ونحن لا بد أن نعترف أنه لا تزال هناك قيود ثقافية على المرأة تحد من قدرتها، ومع ذلك فإن هناك نخبة لا بأس بها تتجاوز المئات من الأخوات اللاتي استطعن أن يعبرن عن أنفسهن ويشاركن مشاركة فعالة في كثير من القضايا الوطنية.. أما بالنسبة لمشاركة المرأة فأنا أتوقع أن بإمكانها أن تشارك في أي مجال، فليس هناك حدود أو قيود طالما لديها الخبرة والمعرفة والقدرة فإنها تستطيع أن تكون في الجانب الاقتصادي أو الأمني أو العسكري أو السياسي أو غيره، فذلك يرتبط بخبراتها ومؤهلاتها ومعارفها فكلما توفرت هذه المقومات ممكن أن تقوم بأي دور وأي عمل تكلف به.

**> هل من كلمة تودين قولها أو رسالة تريدين إيصالها كأكاديمية في إدارة الأعمال وسيدة أعمال وعضوة في مؤتمر الحوار إلى المجتمع بشكل عام أو المتحاورين أو المرأة اليمنية؟**

- ما أود قوله هو أن ما يهمنا في المرحلة الحالية أن يعرف المتحاورون ما هو الهدف من الحوار وأن يلتزموا به، وأن يستخدموا الأدوات والآليات التي تم وضعها لأنها عبارة عن معاهدة واتفاق مع العالم الخارجي ونكون عند مستوى المسؤولية لأن ذلك في النهاية في صالح اليمن، نخرج بدستور، نتوافق، ونترفع عما قد يوصلنا إلى الصراعات التي حدثت في السنتين الماضيتين التي راح ضحيتها أغلى ما عندنا من الشباب، وهُدم الكثير من المؤسسات، إذاً لا بد أن يخرج مؤتمر الحوار بنتائج إيجابية.

وبالنسبة للمجتمع لابد أن تكون هناك مشاركة مجتمعية بأية وسيلة من الوسائل وأية أداة من الأدوات المتاحة والمتوفرة إذ لا بد أن تصل قضايا المجتمع إلى المتحاورين خاصة وأن التواصل أصبح سهلا ويسيراً ووسائل التواصل متوفرة ومتعددة، وأي فرد في المجتمع لديه قضية أو رؤية فالمتحاورون مستعدون لسماعها، مع العلم أن هناك برنامجا للنزول الميداني للمشاركة المجتمعية، والمشاركة المجتمعية هي استقصاء هموم الناس وكيف يمكن عكسها في دستور يمنع حدوث مثل هذه المعاناة.. وأود أن أشير إلى أنه يجب أن يكون المجتمع اليمني مجتمعاً منتجاً وألا ينظر أو يتكلم كثيراً، يجب أن نقيّم أنفسنا بالعملية الإنتاجية كم انتخبنا، لهذا ينبغي أن يتجه كل تفكيرنا وجهدنا في هذا الجانب وكل واحد في مجال عمله.

أما بالنسبة للمرأة اليمنية نقول لها إن الفرصة مواتية لتكون متحاورة ناجحة أو سيدة أعمال وأما وزوجة والأمر متروك لها وهي التي تقيّم ذاتها وتستطيع أن تشارك في أي مجال من المجالات إذا توفرت لديها الإمكانيات والمهارات والفرص لكي تحقق هذا الدور.

**»» يجب أن نترفع عمّا قد يوصلنا الى الصراعات**

---

دشن برنامج (سفراء الحوار):

## بن مبارك يؤكد مخاطر الأفكار المغلوطة ويدعو للتفاعل الايجابي

<،، بدأ أمس البرنامج التدريبي "سفراء الحوار" الذي تنظمه الأمانة العامة لمؤتمر الحوار، والذي يستمر ثلاثة أيام لمشاركين من عدد من المحافظات.

وقال أمين عام مؤتمر الحوار: إن البرنامج يأتي في إطار تعزيز الشراكة المجتمعية وتوسيع مستواها بحيث يشمل مختلف الفئات والشرائح.

وأشار إلى أن البرنامج سيعمل على تمكين المشاركين من مفاهيم التواصل الكفيلة بتوضيح ما يجري في مؤتمر الحوار وما يؤمل من المجتمع لجهة التواصل بتقديم الافكار والمقترحات والرؤى التي يمكن أن تفيد المتحاورين في مناقشتهم للقضايا المطروحة على طاولة الحوار.

ولفت أمين عام الحوار إلى أن هناك نقدا غير مبرر يوجه إلى المؤتمر، مؤكدا أن ما يطرح حاليا حول النوع الاجتماعي مسألة لم يتطرق المؤتمر وأعضاؤه المتحاورون إليها لا من قريب ولا من بعيد وهي واحدة من مظاهر النقد التي ينبغي تصحيحها في الوسط الشعبي.

وأوضح أن مثل هذه الطروحات يمكن أن تؤثر على البسطاء من الناس باعتبار الجميع معنياً بنجاح مؤتمر الحوار وليس الـ565عضواً المشاركين فيه.

وقال: نستقدم الخبرات الدولية ونستمع منهم ونستفيد مما يمكن أن يتناسب مع واقعنا ولا يعني أن نأخذ منهم كل شيء".

وأكد الأمين العام على ضرورة قرب سفير الحوار من الناس وتقديم صور واضحة وموضوعية وخلق حالة تفاعلية معهم، مبينا أن المشاركين في برنامج سفراء الحوار يصل عددهم إلى (22) مشاركاً من عشر محافظات.

من جهتها أوضحت رئيسة وحدة المشاركة المجتمعية بالامانة العامة الدكتورة أمل عبدالقادر أن البرنامج يأتي في إطار توسيع قنوات المشاركة المجتمعية من أجل خلق حالة اتصالية بين المجتمع وفرق الحوار..وأشارت إلى أن المشاركين لديهم خيام حوار في مناطقهم يقيمون فيها عادة منتديات جلسات توعوية ونقاشية ومن خلالها سيتم اللقاء بمختلف الشرائح والتعاطي معهم وفق المفاهيم الجديدة التي تم تزويدهم بها في برنامج سفراء الحوار.

ولفتت إلى إمكانية وصول هؤلاء السفراء إلى المدارس ومناطق مختلفة في المحافظات حسب الحاجة.

برنامج سفراء الحوار يستمر ثلاثة أيام ومن المقرر أن يستهدف مشاركين من مختلف محافظات الجمهورية.

## فريق بناء الدولة يستعرض الرؤى حول نظام الحكم

صنعاء/سبأ

<،، واصل فريق بناء الدولة المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل، أمس استعراض رؤى المكونات الممثلة في المؤتمر، وبدأ باستعراض رؤى المكونات حول نظام الحكم.

وفي هذا السياق استمع فريق بناء الدولة لثلاث رؤى حول شكل الدولة، قدمها كل من عضو الفريق عن التجمع اليمني للإصلاح، وعضو الفريق عن أنصار الله أحمد شرف الدين، وعضو الفريق سعيد يافعي..وتشكل هذه الرؤى استكمالا للرؤى التي بدأت المكونات بتقديمها الثلاثاء الماضي.

وفي اجتماع أمس استمع فريق بناء الدولة لرؤى المكونات حول نظام الحكم، والتي قدمت من كل من: عضو الفريق عن الحزب الاشتراكي، عبدالكريم دماج، وعضو الفريق عن التجمع اليمني للإصلاح، متعب بازياد، وعضو الفريق عن المؤتمر الشعبي العام، يحيى الشعيبي، وعضو الفريق عن اتحاد الرشاد اليمني، عبدالوهاب الحميقاني، وعضو الفريق عن أنصار الله، أحمد شرف الدين، وعضو الفريق عن الحزب القومي الاجتماعي، عبدالعزيز أحمد البكير، وعضو الفريق عن حزب العدالة والتنمية عبدالعزيز جباري.

وتضمنت الرؤى التصورات الخاصة بالمكونات السياسية بشأن نظام الحكم، والتي تشمل مفردات على صلة بالمؤسسات السياسية التي تتكون من منها الدولة وتنظم عملها.

حضر أوبريت (حلم اليمن):

## الرعيني يؤكد أهمية طرح كافة الفئات لرؤاها أمام مؤتمر الحوار

<،، قال نائب أمين عام مؤتمر الحوار ياسر الرعيني إن الفن محور هام في عملية الحوار فهو لغة الحوار والحب والسلام.

وأثنى الرعيني أثناء حضوره أوبريت (حلم اليمن) على المشاركات المجتمعية الداعمة والمتفاعلة مع مؤتمر الحوار، مشيرا إلى أن الحوار لا يعني 565 مشاركاً وإنما كل فئات المجتمع، داعيا الجميع لطرح رؤى في القضايا المطروحة على طاولة الحوار.

وقدم نائب أمين عام "الحوار" نبذة عن مسار الحوار بانتقالاته المختلفة من نقاش وجلسات عامة وصولاً إلى تشكيل اللجنة الخاصة بالدستور ثم طرحه للاستفتاء، وأوضح أن المجتمع يبقى هو الأساس في كل مراحل الحوار.

وقال: عملنا على توسيع المشاركة المجتمعية وهناك خيام حوار في مختلف المحافظات للاستماع إلى تصورات الناس ورؤاهم ومقترحاتهم حول كل ما يدور من نقاش.

وأكد الرعيني على أن مؤتمر الحوار محطة هامة وفاصلة بعد سنوات من الصراع.

وقال: آن الأوان لأن يتحد الجميع ويخرجوا إلى مربع الأمن وأملنا أن يحقق المؤتمر كافة الطموحات".

وكانت شركة ذي يزن قدمت أوبريت (حلم اليمن) الذي اتجه مضمونه إلى دعم الحوار، وقال نبيل العكابي المشرف العام على العمل: الاوبريت يهدف إلى نشر أهمية الحوار وتدعيم أواصر الاخوة، وإلى التأكيد على ترك السلاح والاتجاه إلى بناء يمن واحد وقوي، وإلى دعم التعليم والتكنولوجيا لخدمة المجتمع، وإلى أهمية توحيد الجيش وتوفير الأمن والأمان.

أوبريت (حلم اليمن) كلمات الشاعر الدكتور إبراهيم أبو طالب، ألحان وتوزيع طه سعيد والسقاف عمر، أداء الفنانين: بدر عبدالله عبدالولي، أسامة الإرياني، عبدالكريم المندي، أحلام علي محمد، طه سعيد.

## مجموعة الأجهزة الرقابية في (استقلالية الهيئات) تقر تداول الأعضاء لرئاسة الفريق

<،، قررت مجموعة الأجهزة الرقابية ضمن فريق استقلالية الهيئات تداول رئاسة الفريق.

وبادر باسم الحكيمي رئيس الفريق والممثل بترك منصبه لزملائه وطرح فكرة أن يقوم كل أسبوع عضو آخر بمهام إدارة المجموعة.

وأبدى أعضاء المجموعة تفاعلهم مع هذه الفكرة، معتبرين أن القيمة منها هي خلق الروح القيادية لكل أعضاء الفريق دون استثناء نظرا لطبيعة عمل الفريق.

يذكر أن مجموعة استقلالية الهيئات يرأسها الدكتور معين عبدالملك ونائبه علوي مشهور والمقرر فهدي كفاين، وتتكون من سبع مجموعات هي الأجهزة الرقابية والإعلام والجماعات المسلحة والثأر والأوقاف والخدمة المدنية وقضايا بيئية وقضايا اجتماعية.

## الاصلاحات الأمنية في محاضرة لخبير دولي في فريق الأمن والجيش

<،، استمع فريق الجيش والأمن أمس السبت لمحاضرة حول أسس صلاح القطاع الأمني للخبير الدولي في الشؤون العسكرية جوناثان توتمان والذي تطرق إلى أهم الأسس والمعايير المعمول بها في الدول المتقدمة في المجال الأمني.

وقال: إن إصلاح الأجهزة الأمنية يتطلب وقتا طويلا وخاصة في اليمن نتيجة الوضع القائم، مشيرا إلى أن المواطنين يحتاجون لمؤسسة مدنية تهتم بقضاياهم.

إلى ذلك أقر الأعضاء تأجيل النزول الميداني وذلك للتنسيق مع الأمانة العامة والجهات المستهدفة.

## فريق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية يواصل نقاش عمل المجموعات الفرعية

صنعاء / سبأ

واصلت المجموعات الفرعية المنبثقة عن فريق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والقضايا ذات البعد الوطني في اجتماعها أمس برئاسة رئيس الفريق الدكتور عبد الباري دغيش مناقشة محددات عملها خلال الشهرين القادمين، والإجراءات التنفيذية لخطط المجموعات الفرعية.

وناقشت المجموعات كذلك إجراءات النزول الميداني إلى المحافظات المستهدفة في إطار خطط كل مجموعة، وكذا احتياجاتها من استضافة الخبراء المحليين والأجانب خصوصاً في القضايا المرتبطة بالصراعات السياسية والعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

وأكد الدكتور عبد الباري دغيش أهمية إنجاز الخطط وفقاً لخطط كل مجموعة، وبما يضمن إنجاز المهام الموكلة لكل مجموعة في المدد الزمنية المحددة وفقاً للوائح وأنظمة مؤتمر الحوار الوطني الشامل.